

## المؤتمر العالمي الثاني للموارد التعليمية المفتوحة

# خطة عمل ليوبليانا بشأن الموارد التعليمية المفتوحة (2017)

ترجمة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – ألكسو

الإشراف على الترجمة

أ.د. محمد الجمي

د. محمد كثير الخريبي



## المؤتمر العالمي الثاني للموارد التعليمية المفتوحة

# خطة عمل ليوبليانا بشأن الموارد التعليمية المفتوحة (2017)

### مقدمة

تُعزِّزُ الموارد التعليمية المفتوحة توفير التعليم الجيد المنصف والشامل والمفتوح والتشاركي، وذلك في سبيل بناء مجتمعات معرفة تكون شاملة للجميع. والموارد التعليمية المفتوحة هي مواد التعليم والتعلم والبحث المتاحة من خلال أية وسيلة، رقمية أو غير رقمية، والتي تندرج في الملك العام أو تم إصدارها بموجب ترخيص مفتوح يتيح للآخرين الانتفاع المجاني بها واستخدامها وتكييفها وإعادة توزيعها دون أية قيود أو بقيود محدودة. وتندرج عملية الترخيص المفتوح في إطار حقوق الملكية الفكرية على النحو الذي حدّته الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، احتراماً لحقوق مؤلف هذه الموارد. وتُمثّل الموارد التعليمية المفتوحة فرصة استراتيجية لتعزيز تبادل المعارف وبناء القدرات وتحقيق انتفاع الجميع بموارد للتعلّم والتعليم ذو الجودة.

انتظم المؤتمر العالمي الثاني للموارد التعليمية المفتوحة بالتعاون بين منظمة اليونسكو وحكومة سلوفينيا، وبدعم سخّي من حكومة سلوفينيا و"مؤسسة وليام وفلورا هيوللات" (William and Flora Hewlett Foundation). وتتمثل أهداف المؤتمر في ما يلي:

- النظر في الحلول الكفيلة بمواجهة التحديات المتعلقة بتعميم وإدماج المحتوى وأفضل الممارسات المتعلقة بالموارد التعليمية المفتوحة ضمن الأنظمة التعليمية في جميع أنحاء العالم؛
- استعراض أفضل التجارب والممارسات في العالم فيما يتعلق بالسياسات والمبادرات والخبرات ذات الصلة بالموارد التعليمية المفتوحة؛

■ تحديد التوصيات التي يمكن أن تشكل، على نحو يمكن إثباته، أفضل الممارسات لتعميم وإدماج الموارد التعليمية المفتوحة.

ويعكس موضوع المؤتمر العالمي الثاني للموارد التعليمية المفتوحة -- "الموارد التعليمية المفتوحة من أجل التعليم الشامل والمنصف: من الالتزام إلى العمل" -- الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه الموارد التعليمية المفتوحة نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا سيما الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتوفير التعليم الجيد.

وفي إطار الإعداد للمؤتمر العالمي الثاني للموارد التعليمية المفتوحة، تم تنظيم ستة استشارات إقليمية بالإضافة إلى مسح وطني للموارد التعليمية المفتوحة من قبل منظمة "رابطة التعلّم" (Commonwealth of Learning) بالتعاون الوثيق مع منظمة اليونسكو وحكومة سلوفينيا، وبدعم سخي من مؤسسة وليام وفلورا هيلوات والسلطات الوطنية في البلدان المضيفة الستة، وهي البرازيل وماليزيا ومالطا وموريشيوس ونيوزيلندا وقطر.<sup>1</sup>

وقد كان من نتائج الاستشارات الإقليمية والمسح الوطني زيادة الوعي بأهداف المؤتمر العالمي الثاني للموارد التعليمية المفتوحة وتحديد مدى التنفيذ الوطني والإقليمي لإعلان باريس بشأن الموارد التعليمية المفتوحة لعام 2012.

إنّ "خطة عمل ليوبليانا بشأن الموارد التعليمية المفتوحة لعام 2017" هي الوثيقة المرجعية الختامية للمؤتمر العالمي الثاني للموارد التعليمية المفتوحة، وهي تستند إلى مخرجات الاستشارات الإقليمية، والاستشارة العالمية على شبكة الإنترنت بشأن الوثيقة والتي أُجريت خلال الأشهر التي سبقت انعقاد المؤتمر، وكذلك المداولات التي جرت خلال المؤتمر. وتحدد خطة العمل هذه عددا من الإجراءات الملموسة لتعميم الموارد التعليمية المفتوحة في إطار تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بشأن التعليم الجيد.

<sup>1</sup> عُقدت الدورات الست في: كوالا لامبور، ماليزيا (الاستشارة الإقليمية لآسيا، 1-2 ديسمبر 2016)؛ فاليتا، مالطا (الاستشارة الإقليمية لأوروبا، 27-28 فبراير 2017)؛ الدوحة، قطر (الاستشارة الإقليمية للدول العربية، 27-28 فبراير 2017)؛ بورت لويس، موريشيوس (الاستشارة الإقليمية لإفريقيا، 2-3 مارس 2017)؛ ساو باولو، البرازيل (الاستشارة الإقليمية للأميركتين، 3 - 4 أبريل 2017)؛ أوكلاند، نيوزيلندا (الاستشارة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ، 29 - 30 مايو 2017).

## السياق العام

تأتي "خطة عمل ليوبليانا بشأن الموارد التعليمية المفتوحة لعام 2017" لتعزيز أطر العمل الأممية ذات الصلة. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينصّ على أن لجميع الناس حقوقاً وحرّيات أساسية تشمل الحق في تلقي المعلومات والأفكار ونقلها من خلال أي وسائل ودون اعتبار للحدود الجغرافية (المادة 19)، وكذلك الحق في التعلّم (المادة 26). من ناحية أخرى، جاءت خطة العمل هذه لتدعم أهداف "توصية اليونسكو لعام 2003 بشأن تعزيز التعدّد اللغوي واستخدامه وتعميم الانتفاع بالمجال السيبرني"، ولتؤكد على "اتفاقية اليونسكو لعام 2005 بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي"، والتي تنص على أنّ "الانتفاع المنصف بمجال ثريّ ومتنوع من أشكال التعبير الثقافي الآتية من جميع أنحاء العالم، وانتفاع الثقافات بوسائل التعبير والنشر، هما عاملان أساسيان للارتقاء بالتنوع الثقافي وتشجيع التفاهم"؛ وكذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006 (المادة 24) التي تعترف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم.

وفي عام 2015، اعتمدت الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تشتمل على 17 هدفاً، الهدف الرابع منها يدعو إلى "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع". ومنظمة اليونسكو مسؤولة عن السعي لتحقيق هذا الهدف استناداً إلى "إعلان وإطار عمل إنشيون" (2015)، من خلال مهمة قيادة وتنسيق العمل بشأن تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. كما أنّ للمنظمة دوراً هاماً في المساعدة على تعزيز الموارد التعليمية المفتوحة في جميع مستويات التعليم: من مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والثانوي، مروراً بالتعليم والتدريب التقني والمهني، وصولاً إلى التعليم العالي، بما في ذلك السياقات التعليمية غير النظامية وغير الرسمية.

إنّ القدرة المتنامية للموارد التعليمية المفتوحة على إحداث التغيير، مدعومة بتوسّع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشبكات عريضة النطاق، لا يمكن إلا أن توسّع آفاق تبادل المعارف والتعاون فيما بين المربّين والمؤسسات والبلدان.

وإذا ما تمّ استخدام الموارد التعليمية المفتوحة بشكل فعّال بالاستناد إلى ممارسات بيداغوجية سليمة، يمكن لهذه الموارد أن تتيح إمكانية زيادة فرص الانتفاع بالتعليم بشكل كبير من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مما يوفر فرصاً لإنشاء وتبادل مجموعة أوسع من الموارد التعليمية قصد تلبية الاحتياجات المتنوعة للمربين والمتعلمين.

5

كما أن زيادة فرص النفاذ إلى الموارد التعليمية المفتوحة عبر شبكة الإنترنت من شأنه مزيد تعزيز الدراسة الفردية، والتي، إذا اقترنت بالشبكات الاجتماعية والتعلم القائم على التعاون، يُمكن بدورها أن تعزّز فرص الابتكار التربوي وخلق المعرفة. وينبغي التأكيد كذلك على أهمية محو الأمية الرقمية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالأمن والسلامة في تطوير واستخدام محتوى الموارد التعليمية المفتوحة. ويمكن أن يكون لهذه الفرص أثراً مباشراً في تحسين فرص الانتفاع بالتعليم والنهوض بجودته، إذا ما تمّ استيفاء شروط أخرى مُسبقة للتعليم الجيد، من بينها توفر المؤسسات التعليمية ذات

الموارد الجيدة، مع وجود مدرّسين مؤهلين ومتحمسين لهم القدرات اللازمة ومعيّنين بشكل مناسب ويحصلون على أجور كافية ومدرّبين تدريباً جيداً.

### توصيات من أجل تعميم الموارد التعليمية المفتوحة في إطار تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة

حتى يكون بإمكان الموارد التعليمية المفتوحة تحقيق إمكاناتها الكاملة لإحداث التغيير في إطار تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن تكون هذه الموارد جزءاً لا يتجزأ من السياسات والممارسات التعليمية من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة التعليم ما بعد الثانوي والتعليم العالي وكذلك التعلم مدى الحياة. ويتوقّف تعميم المحتوى القائم على الموارد التعليمية المفتوحة على الالتزام بالانفتاح والقدرة على النفاذ إلى المحتوى التعليمي المفتوح من قِبل المتعلمين والمربين والمؤسسات والحكومات، كما يتطلب استيفاء شروط مُسبقة أخرى للتعليم الجيد.

لقد انتشر الوعي لدى أصحاب المصلحة بالموارد التعليمية المفتوحة بسرعة أكبر من سرعة استخدامه الفعلي إلى حدّ الآن، خاصة مع استمرار التقدّم في مجال الموارد التعليمية المفتوحة. وفي هذا الصدد، تم تحديد خمسة تحديات تعيق تعميم الموارد التعليمية المفتوحة، وهي:

1. قدرة المستخدمين على النفاذ إلى الموارد التعليمية المفتوحة وإعادة استخدامها وتصميمها وتبادلها؛
2. المسائل اللغوية والثقافية؛
3. ضمان الوصول الشامل والمنصف إلى الموارد التعليمية المفتوحة الجيدة؛
4. تغيير نماذج الاستدامة؛
5. تطوير بيئات داعمة من حيث السياسات.

ولا ينبغي أن تتأخر عملية معالجة التحديات المتصلة بالموارد التعليمية المفتوحة، بالنظر إلى الحاجة الملحة للعمل من أجل تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتوفير التعليم الجيد. ويتبين من خلال العدد المتنامي والمتنوع للجهات الفاعلة في مجال خلق المعرفة المتعلقة بالموارد التعليمية المفتوحة الدور الفاعل والتعاوني الذي ينبغي أن تلعبه جميع الأطراف المعنية بالتعليم. وفي هذا الإطار، تركّز خطة عمل ليوبليانا بشأن الموارد التعليمية المفتوحة على الإجراءات التي ينبغي اتخاذها – أي ما يجب القيام به – مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ بعض الإجراءات سيكون لها ارتباط أكبر ببعض أصحاب المصلحة أكثر من غيرهم.

إنّ أصحاب المصلحة الذين تناولتهم هذه الوثيقة هم أساسا المربّون ومدربو المدرسين والمدرسين وأمناء المكتبات والمتعلمون والآباء وصانعو السياسات التربوية (على المستويين الحكومي والمؤسسي) والرابطات المهنية للمدرسين وغيرهم والمنظمات الطلابية واتحادات المدرسين والطلاب، فضلا عن أعضاء آخرين من المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات التمويل، الخ. ويُعتبر دعم صانعي القرار على المستويين الحكومي والمؤسسي أمرا ضروريا لتنفيذ خطة عمل ليوبليانا بشأن الموارد التعليمية المفتوحة. كما أنّ دعم مختلف أصحاب المصلحة للإجراءات المقترحة أمر حيوي من أجل تنفيذها. وسيتمّ تحديد أصحاب المصلحة المعنيين بتنفيذ الإجراءات المقترحة.

وتتمثل الإجراءات الممكنة لمعالجة التحديات المتصلة بالموارد التعليمية المفتوحة في ما يلي:

## 1. بناء قدرات المستخدمين على الوصول إلى الموارد التعليمية المفتوحة وإعادة استخدامها وتصميمها وتبادلها

من أجل الاستخدام الفعال للموارد التعليمية المفتوحة، يحتاج المعلمون والمتعلمون وأمناء المكتبات إلى أن تكون لهم القدرة على النفاذ إلى المواد التي يتم تصميمها بموجب ترخيص مفتوح، وعلى إعادة استخدامها وتعديلها وتبادلها. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعميم أدوات يسيرة الاستخدام للحصول على الموارد التعليمية المفتوحة. ومن الضروري كذلك توفر الدعم والعمل الفعال خصوصا من جانب الحكومات والمؤسسات التعليمية، لا سيما مؤسسات تدريب المعلمين وأمناء المكتبات، وكذلك الرابطة المهنية، وذلك من أجل تنفيذ الإجراءات المقترحة في هذا المجال. وتتمثل الإجراءات المقترحة فيما يلي :

### بناء الوعي والمهارات لاستخدام الموارد التعليمية المفتوحة

أ. تعزيز بناء القدرات للمعلمين ومدربي المعلمين والمتعلمين والآباء وواضعي السياسات التعليمية وأمناء المكتبات وأصحاب المصلحة الآخرين حسب الحاجة، وذلك لتعزيز الوعي بشأن الموارد التعليمية المفتوحة وقدرتها على زيادة فرص الانتفاع بموارد تعليمية فعالة وتحسين نتائج المتعلمين وتخفيض التكاليف بشكل كبير وتمكين المتعلمين ليصبحوا مشاركين في إنتاج المعرفة. ويشمل ذلك زيادة الوعي بالصيغ اللغوية المستخدمة للإشارة إلى الموارد التعليمية المفتوحة في اللغات الأخرى حيثما ينطبق ذلك؛

ب. تعزيز بناء القدرات بشكل منهجي ومستمر (أثناء العمل وقبله) حول كيفية الوصول إلى الموارد التعليمية المفتوحة وتعديلها وتصميمها والحفاظ عليها وتبادلها كجزء لا يتجزأ من برامج تدريب المعلمين وأمناء المكتبات في جميع مستويات التعليم. ويشمل ذلك بناء القدرات في مسائل تتعلق بالتراخيص المفتوحة وبحقوق التأليف، بالإضافة إلى محو الأمية الرقمية بما في ذلك المسائل المتصلة بالأمن والسلامة في تطوير واستخدام محتوى الموارد التعليمية المفتوحة؛

ت. نشر نتائج البحوث حول الموارد التعليمية المفتوحة لدعم نماذج الممارسات الجيدة، مع التركيز على فعالية الكلفة والاستدامة واستكشاف الأدوات والتكنولوجيات الحديثة لتصميم محتوى الموارد التعليمية المفتوحة وتبادلها؛

### تبادل الموارد التعليمية المفتوحة

ث. وضع أو تحديث الأطر القانونية للمؤسسات التعليمية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين من أجل ضمان الاستخدام المقبول قانوناً والمساهمة في جودة الموارد التعليمية المفتوحة من قبل المعلمين والمتعلمين؛

ج. إنشاء ودعم مراكز موارد لتسهيل الوصول إليها وتقديم المشورة للمستخدمين بشأن التراخيص وحقوق التأليف الخاصة بالمواد التعليمية؛

ح. دعم إنشاء وتطوير شبكات نظراء فعّالة، على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، لمقدمي خدمات التعليم الذين يتبادلون الموارد التعليمية المفتوحة استناداً إلى عناصر محددة مثل المادة واللغة والمؤسسات والمناطق ومستوى التعليم وغيره؛

خ. تعديل أطر التقييم المهني للمعلمين وغيرهم من المعنيين بمجال التعليم ليشمل الاعتراف والمكافأة لاستخدام أو تعديل أو تصميم أو تبادل الموارد التعليمية المفتوحة التي تعزز الممارسات التعليمية الجيدة، والاستمرار في العمل بفعالية ضمن شبكات الموارد التعليمية المفتوحة؛

د. استحداث طرق تسمح لمصممي الموارد التعليمية المفتوحة بإعلام المستخدمين بالتحديثات والتعديلات وتسمح للمستخدمين باقتراح تحديثات وتعديلات على هذه الموارد؛



ذ. فهرسة الموارد التعليمية المفتوحة لتسهيل تحديد الموارد القائمة. ويشمل ذلك تطوير البحث واستكشاف الموارد التعليمية المفتوحة من خلال دعم تبادل البيانات الوصفية الخاصة بهذه الموارد (المادة، الترخيص، اللغة، المؤسسة، المنطقة، مستوى التعليم، وغيره) فيما بين مقدمي محتوى الموارد التعليمية المفتوحة وأدوات البحث؛

ر. وضع ومواصلة تنفيذ تدابير مستدامة من أجل التشغيل البيئي لمنصات تبادل الموارد التعليمية المفتوحة من أجل دعم استخدامها واستدامتها.

## 2. المسائل اللغوية والثقافية

ينبغي أن تكون الموارد التعليمية المفتوحة متاحة بلغات متنوعة، لا سيما اللغات الأقل استخداماً، أو التي تنقصها الموارد، أو المهددة بالانقراض، بما في ذلك لغات الشعوب الأصلية. وينبغي أيضاً تكييف الموارد مع السياق الثقافي الذي تُستخدم فيه من أجل الإقبال عليها في السياقات المحلية ضمن إطار حقوق الإنسان. من ناحية أخرى، ولضمان استخدام الموارد التعليمية المفتوحة على نطاق واسع، ينبغي أن يكون تبادل المعارف واستخدامها من مصادر مختلفة مقبولاً لدى الجهات المعنية التعليمية. كما أنّ الدعم والعمل الفعال، لا سيما من جانب الحكومات والمؤسسات التعليمية وخاصة مؤسسات تدريب المعلمين وأمناء المكتبات وكذلك الرابطة المهنية، بما في ذلك المسؤولون عن التنسيق بين اللغات، أمر بالغ الأهمية لتنفيذ هذه الإجراءات.

وتتمثل الإجراءات المقترحة فيما يلي :

أ. تمكين المربين والمتعلمين من أجل تطوير موارد تعليمية مفتوحة تراعي اعتبارات المساوات بين الجنسين والخصوصيات الثقافية واللغوية وتتلاءم مع الثقافات المحلية، وتصميم الموارد التعليمية المفتوحة باللغات المحلية، لا سيما اللغات الأقل استخداماً والتي تنقصها الموارد والمهددة بالانقراض، وكذلك لغات الشعوب الأصلية. ويشمل ذلك ضمان أن يتم توفير الدعم والتدريب اللازمين لكل الأطراف المعنية؛

ب. تسخير التكنولوجيات التي تمكّن من تخطّي الحواجز اللغوية؛

ت. تشجيع وتعزيز تطوير وتكييف موارد تعليمية مفتوحة تراعي الاعتبارات الثقافية وتنسجم بالدقة اللغوية على المستوى المحلي، سواء في الممارسة أو في السياسات؛

ث. تشجيع وتعزيز التطوير القائم على التعاون والمشاركة المجتمعية من أجل تعزيز الإقبال على الموارد التعليمية المفتوحة بلغات مختلفة، بما في ذلك اللغات الأقل استخداماً والتي تنقصها الموارد والمهذدة بالانقراض، وكذلك لغات الشعوب الأصلية؛

ج. توفير الدعم لتطوير الموارد التعليمية المفتوحة على أساس تعاوني، وهو ما من شأنه أن يساعد الأطراف المعنية على توحيد جهودها من أجل إنتاج مجموعات رقمية في مؤسسات تعليمية متعددة في مجتمعات أو مدن أو بلدان مختلفة في جميع أنحاء العالم؛

ح. دعم الاستراتيجيات الرامية إلى التغلب على الحواجز الثقافية لضمان تبادل المعارف.

### 3 - ضمان الوصول الشامل والمنصف إلى الموارد التعليمية المفتوحة الجيدة

ينبغي أن تكون الموارد التعليمية المفتوحة متاحة لجميع المتعلمين، سواء في سياقات التعليم النظامي أو غير النظامي، وبصرف النظر عن السن والقدرة البدنية والوضع الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك لسكان المناطق النائية (بما في ذلك السكان الرحّل) وللمشردين داخلياً واللاجئين، في جميع الحالات ضمن إطار يضمن المساواة بين الجنسين. من ناحية أخرى، لا تزال البنية التحتية مثل الكهرباء ووسائل التواصل والاتصال والأدوات/الوسائل المناسبة للنفوذ إلى الموارد التعليمية المفتوحة تشكل تحدياً في أنحاء كثيرة من العالم، بما في ذلك ضمن السياقات الوطنية. لهذا السبب، من المهم أن يقترن تصميم الموارد التعليمية المفتوحة والوصول إليها واستخدامها وتعديلها وتبادلها بتنوع السياقات والوسائل. وحتى يتم استخدام الموارد التعليمية المفتوحة بثقة من جانب الأوساط التعليمية، ينبغي وضع آليات لضمان جودتها. ونظراً للتباين القائم في استخدام الموارد التعليمية المفتوحة – من السياقات المنظمة مثل التعليم العمومي والمسائل الحساسة مثل الصحة وعلوم الحياة إلى التعلم غير الرسمي مدى الحياة – يجب أن تمتد آليات ضمان الجودة لتشمل، بالإضافة إلى الاعتماد الرسمي، مراجعات النظراء المفتوحة والتعاونية وكذلك الإحصاءات المتعلقة بالمستخدمين والملاحظات التقييمية غير الرسمية.

كما أنّ الدعم والعمل الفعّال، لا سيما من جانب الحكومات والمؤسسات التعليمية وخاصة مؤسسات تدريب المعلمين وأمناء المكتبات، وكذلك الهياكل المسؤولة عن ضمان الجودة والرابطات المهنية، أمر بالغ الأهمية لتنفيذ هذه الإجراءات. وينبغي أن يشكّل تطوير الموارد التعليمية المفتوحة جزءاً لا يتجزأ من المثل العليا للعدالة الاجتماعية.

وتتمثل الإجراءات المقترحة فيما يلي :

### دعم استخدام وتطوير موارد تعليمية مفتوحة متاحة وشاملة

أ. ضمان الوصول إلى الموارد التعليمية المفتوحة عبر وسائل تلبّي بشكل مناسب الاحتياجات والظروف المادية للمتعلّمين المستهدفين من جهة، والأهداف التعليمية للمقررات أو المواد الدراسية المتوفرة من جهة أخرى. ويمكن أن يشمل ذلك طرق الوصول إلى الموارد خارج الغير متاحة على شبكة الانترنت حيثما ينطبق ذلك؛

ب. توفير الموارد التعليمية المفتوحة في صيغ يسهل الوصول إليها من شأنها تعزيز الاستخدام الفعال لهذه الموارد من قبل الجميع، بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك استناداً إلى المبادئ التوجيهية الدولية القائمة بشأن القدرة على الانتفاع بالموارد؛

ت. ضمان أن تكون الموارد التعليمية المفتوحة التي يتم الوصول إليها عبر وسائل مختلفة، بما في ذلك الأجهزة المحمولة، متوفرة ومتاحة في صيغ تسمح باستخدامها وتكييفها وتجميعها وتبادلها؛

ث. دعم الاستثمارات العامة في البنية التحتية لشبكات النطاق العريض من أجل زيادة فرص التعلم بالأدوات المحمولة، لا سيما في المجتمعات الريفية والنائية؛

ج. ضمان توفّر الموارد التعليمية المفتوحة في بيئات التعلّم الرسمية وغير الرسمية والتعلّم عن بعد والتعلّم المختلط؛

ح. ضمان احترام مبدأ المساواة بين الجنسين والشمولية في عمليات الوصول إلى الموارد التعليمية المفتوحة وتصميمها وتبادلها في جميع أوساط المعنيين بهذه الموارد. ويمكن أن يشمل ذلك برامج مخصصة لاستخدام الموارد التعليمية المفتوحة وتعديلها وتبادلها

خ. من أجل تيسير انتفاع الجميع بعملية التعلّم والمشاركة فيها، بما في ذلك النساء والفتيات والمحرومين اجتماعيا واقتصاديا والنازحين قسرا واللاجئين والسكان الرحّل والمتعلمين من ذوي الإعاقات.

### دعم آليات ضمان الجودة للموارد التعليمية المفتوحة

د. ضمان وجود أنظمة لمراقبة الجودة عبر مراجعة النظراء عند تصميم أو تعديل الموارد التعليمية المفتوحة. ويمكن أن يشمل ذلك أنظمة للمراجعات المفتوحة التعاونية والتقييمات الاجتماعية وتعليقات المستخدمين (مثل المتعلمين) ومنتجاتي المحتوى (مثل المعلمين)؛

ذ. جعل الموارد التعليمية المفتوحة خاضعة لآليات ضمان الجودة على نحو منظم، الخارجية منها والمؤسسية، التي تُستخدم لجميع الموارد التعليمية للمؤسسة. ويشمل ذلك تطوير قدرات المختصين في الجودة على فهم الموارد التعليمية المفتوحة وإدماجها في عمليات التعليم والتعلم؛

ر. وضع معايير ومقاييس وطنية ومؤسسية خاصة بالجودة وذلك ضمانا لجودة الموارد التعليمية المفتوحة.

## 4 - تطوير نماذج الاستدامة

تؤثر الموارد التعليمية المفتوحة في النماذج التقليدية للاستدامة وتحفز تطوير نماذج جديدة مرتبطة بتصميم الموارد التعليمية واستخدامها. كما توفر الموارد التعليمية المفتوحة فرصا لمقدمي الخدمات الجدد لدخول الفضاء التعليمي بنماذج مبتكرة صُممت منذ البداية لتكون مفتوحة. ومن الضروري تحديد مجموعة الإمكانيات المتاحة لتطوير نماذج استدامة مبتكرة وإبراز المزايا التي توفرها للحكومات والمؤسسات والمربين وأمناء المكتبات والمتعلمين.

كما توجد حاجة إلى تطوير حلول مبتكرة ونماذج جديدة مستدامة ذات قيمة مضافة لضمان حصول المتدربين على خبرات تعليمية عالية الجودة وتوفير الموارد والأدوات اللازمة لدعم هذه التجارب. ومن أجل تعميم الموارد التعليمية المفتوحة، تحتاج الدول الأعضاء إلى تحليل أهدافها واحتياجاتها في مجال التعليم، وذلك لدعم تطوير الموارد التعليمية المفتوحة واعتمادها والحفاظ عليها وتوزيعها وتقييمها. ويمكن أن يشمل ذلك وضع آليات لدعم هذا العمل ماليا وإعادة النظر في هياكل تعميم الموارد التعليمية المفتوحة، بما في ذلك تعديل نماذج الاقتناء أو طريقة تحفيز المعلمين للاشتغال على الموارد التعليمية المفتوحة. ويُعتبر الدعم والعمل الفعّال من جانب الحكومات والمؤسسات التعليمية على وجه الخصوص أمرا مُهما لتنفيذ هذه الإجراءات.

وتتمثل الإجراءات المقترحة فيما يلي :

أ. تحليل الفرص الاستراتيجية التي تتيحها الموارد التعليمية المفتوحة للحكومات والمؤسسات لتوفير تعليم عالي الجودة، وفي الوقت نفسه تحقيق أقصى قدر من فرص الانتفاع وضمان الانصاف في القدرة على تحمل التكاليف. ويمكن أن يشمل ذلك إجراء بحوث لتفصيل المكونات الأساسية لنموذج الاستدامة الخاص بالموارد التعليمية المفتوحة (مثل تكاليف تبادل الموارد التعليمية المفتوحة واعتمادها وتكييفها وتجميعها وتصميمها، وتدريب المدربين...)

ب. تحليل الطرق التي يمكن من خلالها للموارد التعليمية المفتوحة أن تطوّر العمليات المرتبطة بتصميم الموارد التعليمية الجيدة واستخدامها، عبر استكشاف استراتيجيات ونماذج متعدّدة لدعم ممارسات الموارد التعليمية المفتوحة من أجل تحقيق نتائج تعليمية فعّالة. ويشمل ذلك ما يلي : تطوير الموارد التعليمية المفتوحة بشكل تعاوني، وإعادة استخدام الموارد التعليمية المفتوحة والتحسين المستمرّ لها من قبل المعلمين والمتعلمين، وكذلك الطرق البيداغوجية المفتوحة حيث ينخرط المتعلمون في ممارسات تعلّم من شأنها توليد الموارد التعليمية المفتوحة التي توفر منفعة عامة؛

ت. إبراز القيمة المضافة للموارد التعليمية المفتوحة من خلال بناء مجتمعات لهذه الموارد عبر المؤسسات والبلدان حيث ينصب التركيز على المشاركة، والتصميم المشترك، وتوليد القيمة بشكل جماعي، وتشجيع الابتكار، وجمع الناس معا حول قضية مشتركة. ويمكن أن يشمل ذلك تشجيع وتيسير التعاون بين النظراء من أجل تطوير الموارد التعليمية المفتوحة؛

14 ث. استكشاف الطرق التي يمكن بها للتدفقات المالية المتأتية من الحكومات والجهات المانحة وغيرها أن تدعم نماذج مستدامة للموارد التعليمية المفتوحة وتنتج أنواع الموارد المطلوبة للتعليم الجيد؛

ج. تحديد المتطلبات التشغيلية الداخلية للحكومات والمؤسسات لتحقيق الفوائد الاستراتيجية للموارد التعليمية المفتوحة؛

ح. تحديد خصائص ومتطلبات نموذج الاستدامة الذي يمكن للحكومات والمؤسسات استخدامه عند اختيار الخدمات والمواد التعليمية وذلك لضمان استفادة مقدّمي الخدمات بشكل كامل من المزايا الاستراتيجية للموارد التعليمية المفتوحة. ويمكن أن يشمل ذلك إدراج الموارد التعليمية المفتوحة كشرط أساسي في إجراءات الاقتناء الوطنية و/ أو المؤسسية؛

خ. تحديد الإيرادات وجوانب الاستدامة للموارد التعليمية المفتوحة. ويمكن أن يشمل ذلك الخدمات التقليدية المتعلقة بالموارد التعليمية المفتوحة، وكذلك توليد الإيرادات غير التقليدية، مثل المساهمات والتبرعات والعضوية والتمويل الجماعي؛

د. تحديد السياسات الجديدة والحوافز وطرق الاعتراف في نماذج الاستدامة القائمة لتحقيق الفوائد المرجوة من الموارد التعليمية المفتوحة بشكل كامل. ويمكن أن يشمل ذلك توفير حوافز للعمل المتصل بالموارد التعليمية المفتوحة، مثل الابتكار في المناهج الدراسية عند التثبيت في الوظيفة أو الترقيات السنوية؛

ذ. استكشاف إمكانية بناء شراكات بين القطاعين العام والخاص تضم مختلف الجهات الفاعلة المعنية بالموارد التعليمية المفتوحة.

## 5 - تطوير بيانات داعمة من حيث السياسات

يتطلب تعميم الموارد التعليمية المفتوحة وضع سياسات داعمة لممارسات فعّالة في هذا المجال واعتمادها وترويجها وتنفيذها. وفي هذا الصدد، تكون تدفقات التمويل على الأرجح مرتبطة بالتوجيهات المتعلقة بالسياسات، ويمكن تطبيق السياسات باستخدام المقاربة "من القاعدة إلى القمة" وكذلك المقاربة "من القمة إلى القاعدة". كما أنّ وضع مبادرات متعلقة بالسياسات على المستويين الحكومي والمؤسسي من شأنه أن يسهّل عملية تعميم الموارد التعليمية المفتوحة.

وقد ثبت أن المواقف المتعلقة بالسياسات والمُدرجة ضمن السياسات القائمة تكتسب أهمية أكبر مما تكتسبه المواقف القائمة بذاتها. وعلاوة على ذلك، فإن السياسات المتعلقة بالموارد التعليمية المفتوحة المتخذة على المستوى الحكومي تفيد وتدعم السياسات المتخذة على المستوى المؤسسي. والغرض من هذه السياسات هو معالجة جملة من المسائل، من بينها التوعية بفوائد الموارد التعليمية المفتوحة، وتمويل البحوث القائمة على الأدلة، وتوفير حوافز لرصد الممارسات الجيدة في مجال التعليم المفتوح، وتطوير الاستراتيجيات والممارسات التي تعزّز استخدام الموارد التعليمية المفتوحة. وينبغي للسياسات الخاصة بالموارد التعليمية المفتوحة أن تُشجّع المؤسسات و/أو المربين على استخدام مواد التدريس القائمة على الموارد التعليمية المفتوحة باعتبارها جزءاً أساسياً، وليس عنصراً هامشياً، من المنهج الدراسي. وينبغي لهذه السياسات أن تعطي الأولوية لتبادل المعارف من خلال إنشاء آليات للحكومات ولأصحاب المصلحة الآخرين لدعم تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتوفير التعليم الجيد. ويجب أن تستند هذه السياسات إلى البحوث التي تبيّن المزايا الاستراتيجية للموارد التعليمية المفتوحة فيما يتعلق بخفض التكاليف مع تعزيز الجودة وزيادة فرص الانتفاع بالتعليم (مثل البحوث المتعلقة بالادخار والتحليلات المقارنة للتكاليف والنجاح في سياقات أخرى، والفوائد المهنية للموارد التعليمية المفتوحة بالنسبة للمعلمين والمتعلمين). من ناحية أخرى، ينبغي أن تستند سياسات الموارد التعليمية المفتوحة إلى اللغات والتجارب المألوفة لتيسير الفهم والتوصّل إلى نتائج أفضل. ويكتسي العمل الذي تقوم به الحكومات والمؤسسات التعليمية أهمية خاصة في تنفيذ هذه الإجراءات.



بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تشمل عملية وضع السياسات المرئيين والنقابات التعليمية ومؤسسات تدريب المعلمين والمكتبات، وذلك لضمان أن تكون السياسات المتصلة بالموارد التعليمية المفتوحة ذات جودة عالية وقابلة للتنفيذ الفعلي.

وتتمثل الإجراءات المقترحة فيما يلي :

أ. وضع سياسات تستوجب حصول الموارد التعليمية الممولة بأموال عامة على ترخيص مفتوح؛

ب. ضمان وجود نماذج تمويل مستدام لتنفيذ السياسات والممارسات المتعلقة بموارد التعليم المفتوحة، بما في ذلك زيادة التمويل المحلي للتعليم؛

ت. توفير حوافز لهيئة التدريس لنشر ملفات رقمية للموارد التعليمية المفتوحة تكون قابلة للتعديل ويمكن الوصول إليها في المستودعات العامة؛

ث. إدراج نقاط خاصة بالموارد التعليمية المفتوحة في الرؤى وبيانات المهمة للحكومات والمؤسسات؛

ج. إثبات، من خلال السياسات المتبعة، كيف يمكن للاستخدام الفعال للموارد التعليمية المفتوحة أن يدعم تحقيق الأولويات الانمائية الرئيسية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

ح. استخدام السياسات الوطنية والمؤسسية كأداة لتعزيز مقارنة شاملة وتنسيق الإجراءات المتخذة من قبل مختلف أصحاب المصلحة؛

خ. تشجيع إقامة صلات بين السياسات المتصلة بالموارد التعليمية المفتوحة وغيرها من سياسات التعليم المفتوح، على غرار سياسات "النفاز المفتوح"، و"الحكومة المفتوحة" و"البيانات المفتوحة" و"العلوم المفتوحة" بشكل عام (فيما يتعلق بترخيص الموارد العامة).



## الخاتمة

تتضمن خطة عمل ليوبليانا بشأن الموارد التعليمية المفتوحة إجراءات ملموسة في خمسة مجالات استراتيجية لدعم تعميم الموارد التعليمية المفتوحة، في إطار تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم الجيد والتعلم مدى الحياة. ويوفر المجتمع العالمي المتنامي للموارد التعليمية المفتوحة أساساً قوياً للتعاون وتبادل المعارف، ولاتخاذ إجراءات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي أن يكفل أصحاب المصلحة المعنيين بمجال التعليم وضع مجموعة من المؤشرات وآليات الرصد والتقييم لدعم مجالات العمل هذه. وحيثما يتم التخطيط والتنفيذ الجيد للموارد التعليمية المفتوحة، يمكن لهذه الموارد أن توفر فرصاً واسعة لتحسين مخرجات التعلم، وجودة التدريس، وتبادل المعارف بشكل فعال. كما توفر الموارد التعليمية المفتوحة فرصاً لتعزيز إضفاء الطابع الديمقراطي على المعرفة، من خلال إتاحة مواد التعليم والتعلم للمتعلمين والمربين على نطاق أوسع، مع العمل، في الآن ذاته، على توفير خيارات تعليمية بتكاليف مُيسّرة. وإذا توفرت الشروط المُسبقة للتعليم الجيد، يمكن للموارد التعليمية المفتوحة أن تحقق كامل إمكاناتها في مساعدة البلدان على تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

**خطة عمل ليوبليانا بشأن الموارد التعليمية المفتوحة** هي تجسيد لإرادة جماعية لتحويل الالتزام المتعلق بالموارد التعليمية المفتوحة إلى إجراءات ملموسة تساعد على تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة من خلال الدعائم الأساسية المتمثلة في النفاذ والإنصاف والإدماج.